

تورط بهدر الأموال... النزاهة تسترد مسؤولاً سابقاً بوزارة الصحة من بيلاروسيا

لعراق

اعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الثلاثاء، عن "استرداد أحد المسؤولين السابقين في وزارة الصحة من جمهورية بيلاروسيا، فيما بينت أن المُتَّهم الهارب تسبَّب بإضرار في المال العام تُقدَّر قيمته بـ(6.5) مليارات دينار".

وذكرت الهيئة في بيان، تلحقه "المطلع"، أن "إجراءات دائرة الاسترداد بالتعاون مع جهاز المخابرات ووزارة الخارجية ومديرية الشرطة العربية والدولية في وزارة الداخلية، أفصت إلى استرداد المُتَّهم الهاربة (جنان جواد عبد القيسي) من السلطات في جمهورية بيلاروسيا"، مُبيِّنًا أنها "كانت تعمل مديراً للقسم المالي في الدائرة الإدارية والمالية والقانونية في وزارة الصحة سابقاً، ومتهمة بالإضرار العمدي بالمال العام".

وأضافت أن: "المُتَّهم متورطة، بالاشتراك والاتفاق مع مُدانين آخرين، بإحداث الضرر العمدي بأموال الجهة التي يعملون فيها باعتمادهم قوائم مُزوَّرة لحمايات وهميين في وزارة الصحة، وصرف رواتبهم دون مراعاة التعليمات والضوابط الخاصة بالصرف"، مبيِّنة أن "ذلك أدَّى إلى حصول سرقةٍ

واختلاسٍ بالمال العام تُقدَّرُ قيمته بـ (6,500,000,000) دينارٍ عراقيٍّ".

وأشارت إلى أن "إجراءات دائرة الاسترداد التي تمخَّضت عن استرداد المُتَّهَمَة ، تمثلت بتنظيم ملف استردادٍ بحقها، وإرساله إلى رئاسة الادعاء العام شعبة الاسترداد"، مُبيِّنًا أنه "بعد المتابعة والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، ومنها مديرية الشَّركة العربيَّة والدوليَّة في وزارة الداخليَّة، صدرت بحق المُتَّهَمَة نشرة دوليَّة حمراء وإذاعة بحث، منوهاً بالقبض عليها في جمهوريَّة بيلاروسيا، وتسليمها عبر الطرق الدبلوماسية إلى جمهوريَّة العراق".

ويُشارُ إلى أنَّ "محكمة جنايات الرصافة المُختصَّة بالنظر في قضايا النزاهة، بعد اطلاعها على الأدلة والإثباتات، وجدتها كافيةً ومقنعةً لإدانة المُتَّهَمَة، فأصدرت قرار حكمٍ غيابيٍّ يقضي بسجنها لمُدَّة 7 سنواتٍ؛ استناداً إلى أحكام المادة (340) من قانون العقوبات".